Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(5); May 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
29.04. 2019	09.05.2019	15.05.2019

The focus of exports and its impact on economic development in Iraq
(An analytical study)
تركز الصادرات وأثره على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق(دراسة تحليلية)

قيس مهدي حسن
باحث
ماجستير أقتصاد

ميادة حسن رحيم
مدرس
المعهد التقني / الديوانية

الملخص

يتلخص البحث في كيفية عرض وتحليل مشكلة تركز الصادرات في الميزان التجاري العراقي من حيث النوعية والكمية التي تبين ان النفط الخام يستحوذ على النسبة العظمى من هيكل الصادرات السلعية في العراق حاله حال معظم الدول العربية وغير العربية التي مازالت تعتمد على النفط في تمويل نفقاتها السنوية كما يتناول أهم الطرق والمقترحات لمعالجة المشكلة ويأتي ذلك من خلال اتباع سياستين رئيسيتين أحدهما تطبق في المدى القصير والثانية تطبق على المدى الطويل وتتضمن كل منهما سياسات فرعية تابعة لها ومترابطة فيما بينها , ونرى ان اتباع هاتين السياستين ضروريتين جدا من أجل تحقيق تنمية أقتصادية مستدامة وشاملة في العراق والتي يمكن ان تطبق في جميع الدول النفطية التي تعتمد على المواد الاولية الاستخراجية في تحقيق واردات لها , فعند اتباع هاتين السياستين القصيرة والطويلة الأجل نضمن التخلص من جميع مشاكل التخلف والتأخر عن الدول المتقدمة ونستطيع مواكبة التطور الاقتصادي العالمي واللحاق بركب التقدم فيمكن عكس الاختلال النوعي في الميزان التجاري العراقي وجعل التركز

صفة حميدة اساسية لتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى , رغم عدم أختلافنا حول تركز الصادرات تنجم عنه مخاطر كثيرة لا يمكن تقدير آثارها مهما كانت لكننا نتعامل وفق رؤية واقعية تتماشى مع المتغيرات ولنحقق فعلا انتقال نوعي وتغيير في حقيقي في الميزان التجاري, من أجل تحقيق التنمية الأقتصادية .

الكلمات المفتاحية :تركز الصادرات , التنمية الاقتصادية , التجارة الخارجية .

Abstract

The study deals with how to display and analyze the problem of concentration of exports in the balance of trade in Iraq in terms of quality and quantity, which shows that crude oil accounts for the largest share of the structure of commodity exports in Iraq as most Arab and non-Arab countries that are still dependent on oil to finance their annual expenses and addresses The main methods and proposals to address the problem are the following two main policies, which are applied in the short term and the second, which are implemented in the long term. Each of these policies has subsidiary and interrelated policies, and we believe that following these two policies is very necessary to achieve A sustainable and comprehensive economic development in Iraq that can be applied in all oil countries that rely on extractive raw materials to achieve their imports. When following these short and long term policies, we can eliminate all the problems of underdevelopment and delay from the developed countries and we can cope with the global economic development and catch up with progress. It is possible to reverse the qualitative imbalance in the Iraqi trade balance and to make the concentration a virtuous attribute for the development of other economic sectors, although we do not differ on the concentration of exports resulting in many risks whose effects cannot be estimated, In order to achieve economic development.

مشكلة البحث

يتناول البحث أهم مشكلة أقتصادية في العراق وهي الخلل في الميزان التجاري من حيث النوعية والكمية للسلع المصدرة للخارج , حيث نجد انها تتركز في تصدير المواد الأولية الأستخراجية وهي النفط ومشتقاته وبكميات كبيرة جداً , في حين ان تلك الصادرات لا تتصف بالأستقرارية في الأسعار ولا

الأستمرارية في التصدير كونها من المواد الناضبة أولا ومن حق الأجيال القادمة ثانياً والتي يتم أستنزافها حاليا وعدم استثمارها في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة .

فرضية البحث

يفترض البحث ان استمرار الخلل في الميزان التجاري واستمرار تركز الصادرات على تصدير النفط الخام ومشتقاته يعد أمرا خطيرا جدا على مستقبل التنمية الأقتصادية ويؤدي الى تذبذب الأقتصاد العراقي وعدم استقراره مرتبطا بتذبذب أسعار النفط في السوق الدولية وعدم أستقرارها.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أمكانية أستخدام الخلل في الميزان التجاري لصالح العراق في الأجل القصير والتخلص منه في الأجل الطويل , ويعني ذلك ان تتم الأستفادة من حجم الصادرات النفطية وتوجيهها بشكل مدروس وفق أجلين قصير وبعيد لتحقيق التنمية الأقتصادية في العراق ,

ففي المدة القصيرة يتم توجيه الموارد المالية المتآتية من النفط في تحسين وتطوير الخدمات والبنى التحتية للقطاعات الأقتصادية المختلفة والمتضمنة توفير (الماء , الكهرباء , الطرق , الأتصالات , الصرف الصحي , القطاع المصرفي ....الخ) فضلا عن أمكانية فرضها وتحقيقها من قبل الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق كونها من ضمن المسؤولية الأجتماعية من الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل في وسطه , وفي نفس الوقت يتم تطوير (التعليم , الصحة , المجتمع المدني , الحماية الأجتماعية .... الخ)

اما في المدة الطويلة يتم تطوير القطاعات الاقتصادية نفسها وحسب أهميتها وثقلها الاقتصادي في العراق فضلا عن عدم اغفال الترابطات الأمامية والخلفية لكل قطاع يتم تطويره مثلا الزراعة ثم الصناعة ثم السياحة .... الخ . وبهذه الطريقة يتم الانتقال نحو التنويع الآقتصادي وعدم التركيز على قطاع واحد فقط مما يقلل من المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي جراء تذبذب الاسعار العالمية للنفط وعدم أستقرارها .

المبحث الاول

تركز الصادرات والتنمية الأقتصادية الأطار العام

1 – 1 – مفهوم تركز الصادرات .

تعتمد العديد من دول العالم على مورد طبيعي واحد ومهم في نفس الوقت وغالبا مايشكل القطاع الرئيسي من الناحية الانتاجية والتصديرية والتشغيل ويعتبر هذا القطاع المصدر الوحيد لتوفير الدخل القومي والناتج القومي وتحقيق الايرادات وبالتالي تحدد النفقات الكلية للدولة فقط على ما يوفره هذا القطاع من الاموال ليتم تغذية القطاعات الاخرى المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة , والنتيجة لذلك فقد اندثرت القطاعات الاقتصادية الاخرى بمرور الزمن وفقدت قدرتها في مواصلة انتاجها حتى وصلت لمرحلة لم يعد لها اثر في اقتصاديات تلك الدول , وينطبق ماتقدم على بلدنا العراق حيث كانت القطاعات الاقتصادية لها اثر ودور كبير في التقدم بخطوات متتابعة لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق حيث كان قطاع الزراعة يشكل مانسبته 40% من الناتج المحلي الاجمالي وكذا القطاع الصناعي والسياحي والقطاعات الاقتصادية الاخرى حيث تساهم جميعا بالناتج المحلي الاجمالي للدولة , لكن نتيجة اكتشاف ثروة النفط وبكميات كبيرة وتوفرها لمدة طويلة وفي ظل اسعار مرتفعة وفي منأى عن اي اضطراب او اختلال كبير فقد توفرت موارد مالية هائلة كانت لها القدرة في تمويل وانجاز العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والخدمية , لكن لم يتم استثمار تلك الاموال بشكل صحيح رغم ماتم انجازه سابقاً والأهم والاخطر هو عدم استثمارها في انعاش تلك القطاعات والمحافظة على ديمومتها , حيث ادى ذلك الى تدهورها وعدم الاهتمام بها وبالتالي سيطرة القطاع النفطي الاستخراجي على بقية القطاعات الاقتصادية واصبح الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بأمتياز حيث تشكل نسبة الواردات منها اكثر من 96% من مجمل ايرادات الموازنة العامة للعراق لمختلف السنوات , مما يعرض الدولة الى مخاطر عديدة وتكون برامج التنمية الاقتصادية فيه عرضة للمشاكل وتقلبات الاسعار العالمية للنفط وهذا ماحدث منذ نهاية عام 2014 حيث انهارت اسعار النفط مما تسبب بأنخفاض حجم الواردات بحدود 60% من تقديرات الموازنة العامة فبعد ان كان سعر النفط مايقارب 140$ للبرميل الواحد اصبح سعره لايتجاوز 25$ للبرميل , ونتيجة هذا الانخفاض الشديد اصبحت من الصعوبة ادارة كافة

القطاعات الاقتصادية خصوصاً ان العراق يعاني من مشاكل اقتصادية اخرى مثل البطالة المقنعة والتوسع في التوظيف في الجهاز الحكومي التي تستوعب اكثر من اربعة ملايين موظف تعتاش على الرواتب المحددة من تلك الموازنة فضلاً عن تكاليف مواجهة الارهاب وتحرير الاراضي العراقية واعادة اعمارها من جديد , ماعدا متطلبات الصحة والتعليم وتقديم الخدمات الضرورية الاخرى بالاضافة الى الكوارث الطبيعية التي قد تطرأ, خلاصة ماتقدم ان تركز الصادرات وعدم تنويعها يضر بجميع مصالح الدولة والتزاماتها تجاه الشعب , وتجعل البلد عرضة للتأثيرات الخارجية بسبب الديون التي يقترضها لتمويل العجز في الموازنة لتسيير أمور الدولة , وقد تراوحت الاهمية النسبية للايرادات النفطية في العراق للمدة من 2003 لغاية 2015 بين (93 % الى 98.1 %) والتي تبين ان العراق يعتمد بشكل شبه تام على العوائد النفطية في تمويل نفقاته المختلفة , وبالتالي عدم وجود أهمية نسبية للايرادات غير النفطية المتآتية من القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل القطاع الزراعي , الصناعي , السياحي ...الخ , حيث شكلت بمجموعها نسبة مئوية لاتتجاوز 9.4% في احسن الاحوال في سنة 2009 وادنى نسبة هي 0.6% في عام 2004 بسبب الظروف التي حدثت في تلك السنة نتيجة الاحتلال عام 2003 وعدم الاستقرار الامني والسياسي والفوضى العامة في كافة القطاعات بأستثناء القطاع النفطي المحمي أمريكياً في ذلك الوقت , وأدناه الأهمية النسبية للايرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة في العراق لسنوات مختلفة .

جدول رقم (1) الأهمية النسبية للايرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة في العراق لسنوات مختلفة بقيمة (تريليون دينار)

السنوات	أجمالي الايرادات الحكومية 1	الايرادات النفطية 2	نسبة 1 الى 2	الايرادات غير النفطية 3	نسبة 3 الى 1
2003	16	15.7	98.1	0.3	1.9
2005	40.4	39.4	97.5	1	2.5
2007	55	52	94.5	3	5.5
2009	55.2	50.2	90.9	5	9.1
2011	104	103.1	99.1	0.9	0.9
2013	113.8	105.7	92.9	8.1	7.1
2015	66.5	51.3	77.1	15.2	22.9

المصدر:البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للاحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي السنوي , صفحات متفرقة .

1 – 2 – مفهوم التنمية الاقتصادية .

بداية يجب التفريق بين النمو والتنمية الاقتصادية فهما شيئان مختلفان , فالنمو عبارة عن زيادة مستوى الناتج الحقيقي من بضائع وخدمات خلال مدة زمنية معينة , اي هو حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاخرى (خلف , 2006 , ص 177) اما التنمية الاقتصادية فقد بدأ الحديث عنها وبشكل اساسي منذ الحرب العالمية الثانية بعد ان سادت ظروف الفقر والامية والبطالة والامراض في العديد من تلك الدول , ما اثار اهتمامها والمؤسسات الدولية التابعة للامم المتحدة وغير التابعة لها , وذلك بدوافع انسانية واحياناً دوافع سياسية وقد تركز الاهتمام في البحث عن الطرق الكفيلة بالخروج من حالة البؤس ورفع مستوى المعيشة لسكان تلك الدول التي تحررت حديثاً من الاستعمار (أشتيه , 2010 , ص 130) ونتيجة لما سبق فأن التنمية الاقتصادية تعني اضافة الى النمو في الناتج القومي حصول تغيرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفي التشريعات والانظمة التي تحكم هذه المجالات , وهذا يشير الى ان النمو يتحقق في مجتمع جرت فيه مثل هذه التغيرات في فترات سابقة كما هو الحال في الدول المتقدمة حالياً وهذا ما يؤدي الى نمو الناتج القومي دون ان يرافق ذلك تغيرات واسعة ولموسة في الجوانب المختلفة في حين ان اجراء مثل تلك التغيرات يعتبر امرا ضروريا جدا في حال التنمية لتحقيق ارتفاع معدل الناتج القومي وبالشكل الذي يفوق معدل نمو السكان وتحقيق ارتفاع في معدل الدخل الفردي بصورة مقبولة تسمح بتقليل درجة التخلف والامية والبطالة والفقر وصولا للقضاء على جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية , وبالنظر لسعة التغيرات المطلوب اجراءها في البلدان المختلفة بصورة عامة اضافة الى تنوع وتعدد هذه التغيرات بحيث تشمل جميع نواحي الحياة , فأن هذا يجعل من دور الدولة اساساً من خلال نشاطها المباشر في القيام بمثل هذه التغيرات ضمن اطار عملها من اجل احداث التنمية الاقتصادية , وذلك لامتلاكها الامكانات والقدرة التي تمكنها من اجراء ذلك , مقابل عجز القطاع الخاص والاسلوب الحر في تحقيق التنمية الاقتصادية , نظرا لعدم امتلاكها الامكانات والقدرات التي تساعدها في القيام بهذا الدور من ناحية ولان طبيعة نشاطها محكوم اساساً بالمصلحة الذاتية وتحقيق الربح دون الاهتمام بنفس القدر بتحقيق حالة التطور الاقتصادي ككل (خلف , 2006 , ص 179) .

1 – 3 – سياسات واهداف التنمية الاقتصادية بين التركز والتخصص

لاشك ان التجارة الدولية لها اهمية كبيرة جدا وتنتفع بها الدول خصوصا عندما تتخصص في انتاج بضائع وخدمات لهام ميزة نسبية تنافسية , فيمكن لهذه الدول ان تصدر مواد اولية او مواد خام او بضائع زراعية مقابل بضائع مصنعة ومعدات آلية . ولكن اصبح الآن مثار تساؤل حول هذا التخصص , ففي ظل الانفتاح التجاري والعولمة والاختراعات والتطور بهذا التخصص تركز ونقطة ضعف وليس نقطة قوة لهذه الدول واصبحت عرضة للمتغيرات والسياسات التجارية والدولية , حيث بقيت معظم الدول النامية تعتمد على تصدير محصول وحيد على سبيل المثال المطاط , الكاكاو , النحاس , القهوة او مواد اولية استخراجية مثل النفط والمعادن والغاز وان تذبذب اسعار تلك السلع الوحيدة في السوق العالمية يؤثر على اقتصاد تلك الدولبشكل مباشر , خاصة ان العرض والطلب لهذه البضائع حساس للسعر وبالتالي فأن السعر يتذبذب اكثر مماهو علية في البضائع المصنعة , فضلا عن ذلك فقد بدأت الدول المتقدمة تنافس الدول النامية ذات التركز في تصدير بسلعة واحدة من خلال المواد الاصطناعية البديلة وبيعها بالاسوالق العالمية وبأسعار منخفظة جدا , اصبحت بديلا عن تلك المنتجات اولية في الدول النامية , واصبح بذلك اي زيادة في سعر المواد الطبيعية يدفع الدول المتطورة الى البحث عن بدائل صناعية مثل ما جرى من الليف الطبيعي والقطن والوقود وغيرها , والخلاصة ان تجربة تلك الدول المرتكزة على استراتيجيات تنموية متعددة التخصص بتصدير المواد الولية باتت محبطة وغير فاعلة بل ادت الى تركز الصادرات وتعرض الاقتصاد الى مشاكل مركبة في مختلف القطاعات واهمها انخفاض وتذبذب في موارد تمويل الموازنة العامة للدولة (أشتيه , 2010 , ص 20)

المبحث الثاني

2 –1 – المؤشرات الدولية حول تركز وتنوع الصادرات .

هناك العديد من المؤشرات الدولية التي تهتم بمعرفة الوضع الاقتصادي العام لدول العالم وتستخدم لاجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات والتي بدورها تؤثر للعاون القائم والممكن في المجال التجاري وتتيح قاعدة بيانات غنية بالارقام ترشد الباحثين لمعرفة اوضاع بلدانهم , ومن هذه المؤشرات مايهم دراستنا

حول معرفة تركز الصادرات في الاقتصاد العراقي وكما مبين ادناه , حيث سنتناول وضع العراق بالمقارنة مع الدول العربية ودول مختارة .

2 –1– 1 – مؤشر التركز .

يدل مؤشر تركز الصادرات على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع , واهم مؤشر لقياسها هو مؤشر هيرفندال – هيرشمان , او مؤشر التركز , يقيس هذه المؤشر مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات السلعية , ويتراوح هذا المؤشر بين (0 – 1) وكلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة التركز للصادرات اقل وهذا يعني ان هناك تنوع في الصادرات , اما اذا القيم اقتربت من الواحد الصحيح فيشير ذلك الى ان الاقتصاد يعاني من تركز في نوع السلع المصدرة , وكلما زاد التركز كلما جعل الاقتصاد الوطني للدولة اكثر هشاشة ازاء الصدمات والتغيرات الاقتصادية الخارجية مثل تغير الاسعار والطلب على السلع وغيرها وبالتالي اشتداد تقلبات الايرادات المالية للموازنة العامة . ويمكن معرفة درجة التركز من خلال تطبيق القانون التالي

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum\left(x_{ij} / X_j\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث تعنى (xij) صادرات الدولة من السلعة (i)

وتمثل (x j) صادرات الدولة من السلعة (j) اما n فتمثل عدد السلع الاجمالي .

2–1 –2 – مؤشر التنوع .

وهو احد المؤشرات الدولية التي تبين فيما اذا كانت بنية الصادرات لبلد معين تختلف عن بنية صادرات العالم فهو يقيس مدى انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية للدولة في أجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلعة الرئيسية في الصادرات العالمية ويتراوح هذا المؤشر بين (0 – 1) فكلما اقترب المؤشر من الصفر كان التنوع اعلى وكلما يكون المؤشر قريب الى الواحد كلما كان درجة تنوع الصادرات اقل , وعندما يصل المؤشر الى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات والطلب العالمي (مؤتمر الأمم المتحدة , 2011 , ص 33) ويتسم تنوع الصادرات بالآهمية الكبيرة

بالنسبة للدول النامية لأن الدرجة العالية من الاعتماد على عدد قليل من السلع الاساسية التصديرية تزيد من الهشاشة ازاء الصدمات الخارجية النابعة من التحولات في الاسعار العالمية (نسب التبادل التجاري) او الطلب العالمية , ويعتبر التنوع في الصادرات ولاسيما فيما يتعلق بالسلع المصنعة عظيم الفائدة للأقتصاد من حيث تعزيز استقرار ايرادات التصدير والنمو والعمالة(لزعر, 2015 , ص 54).

2 – 1 – 3 – مؤشر الاندماج والتكامل .

يقيس مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية وتنحصر القيمة بين 0 إلى 1، ويكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة1

$$IIT_i = \frac{\sum (X_i + M_i) - \sum |X_i - M_i|}{\sum (X_i + M_i)}$$

حيث تعني (X1) صادرات الدولة من السلعة (i) الى الأسواق العالمية أما (M1) فتعني واردات الدولة من السلعة (i) من الاسواق العالمية وبأختصار

$$IIT_i = 1 - \frac{\sum |X_i - M_i|}{\sum (X_i + M_i)}$$

2 – 2 – أسباب تركز الصادرات في الدول النامية .

2 – 2 – 1 – ان معظم الدول النامية اعتمدت على مورد طبيعي واحد ومهم فقط مثل النفط الخام واهمال بقية الموارد الطبيعية الاخرى , وتوفر هذه الثروات بشكل كميات كبيرة ولمدة طويلة في ظل اسعار مرتفعة وفي منآى عن اي اختلالات وقد ساعد ذلك في تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل وايجاد منافذ استثمارية كبيرة خارج نطاق الاقتصاديات الكبرى التي بدأت تضيق فيها الفرص الاستثمارية وبعد ظهور الشركات المتعددة الجنسية التي بدأت تمارس النشاط الاقتصادي خارج نطاق الاقطار الأم (الراوي , 1980 , ص 13) فأصبح العالم اليوم كما

هو واضح تتقاسمه تلك الشركات التابعة للدول الكبرى وبطريقة عجيبة , فأنهم ليسوا فقط يديرون دفة الاقتصاد العالمي بل هم الذين يعينون الملوك والرؤساء ويضعون المعادلات السياسية التي تخدم مصالحهمفي جميع الاحوال بل واكثر من ذلك فهم الذين يرسمون خارطة العالم الاقتصادية ويحددون البلدان التي تنتج كل نوع من انواع السلع الاستهلاكية ومن الذي لاينتج شئ ابداً الا اللهم الطابوق والاسمنت والمواد التي لا يمكن الاتجار بها والمواد التي لاتدر ارباحاً ولا تخلق تغييراوطموحا انتاجياً لدى الدول النامية , فمثلا الدول النفطية بصورة خاصة ليس فيها اي تنوع لمصادر دخلها ولو الغي النفط من موارد تلك الدول لتحولت الى بلدان فقيرة جرداء لايسكنها أحد , والدول التي فيها طاقات بشرية عالية وتؤيد كل بادرة صناعية وانتاجية وطنية تبقى بالقدر القليل من الاهمية التي تقلل من شأنها ويبقى الرواج والسمعة العالية لمنتجات الدول المتقدمة والشركات العملاقة ولمصالحهم ومصانعهم , فهذه بنغلادش وافغانستان مثلا بسبب انها لاتمتلك النفط وليس فيها طاقات بشرية ماهرة فأصبحت من البلدان الفقيرة لدرجة من الفقر كأنها تعيش أحوال المجتمعات في القرون البدائية فهي ضمن الخارطة الاقتصادية في موقع لاتجد لها اي دور او أهمية لكنها في الخارطة السياسية لها بعض الاهمية لأجل ان تكون سببا لحماية مصالح بعض الدول المتقدمة والشركات في البلدان المهمة اقتصادياً (الصدر , 2008 , ص 126)

2 – 2 – 2 – الاختلالات الهيكلية والبنيوية واعتماد الدول النامية على قطاع رئيسي واحد من ناحية الانتاج والتصدير والتشغيل وعدم البحث قطاعات اقتصادية أخرى لتمويل موازناتها , فكثير من الدول رغم افتقارها للموارد الطبيعية بدأت تعتمد على انتاج سلعة واحدة او تقديم خدمة واحدة معتمدة في ذلك على مواد أولية من دول اخرى او جزء منه من الداخل فتقوم بصناعتها وتصديرها فضلا عن عدم ضمان تدفق تلك المواد الاولية وتغير اسعارها وبالتالي يكون اقتصادها هشاً ايضاً ويتعرض للمتغيرات الدولية والضغوطات السياسية وغيرها وبأعتقادها تسعى من خلال ذلك الى تحقيق اعلى معدل من الناتج القومي الاجمالي بأعتقادها ان تحقيق ذلك الهدف سوف يحل مشكلات الفقر وعدم عدالة التوزيع للموارد زتدهور المعيشة لشريحة واسعة من المجتمع , لكن اثبتت التجارب انها ادت الى نتائج عكسية تمثلت بمزيد من التفاوت في توزيع الدخل وتدهور مستوى المعيشة لاغلب السكان وغياب الديمقراطية , فبمجرد زيادة الناتج القومي الاجمالي بمفرده لا معنى لها بالنسبة الى قضية التنمية (عبد الرحمن , 1999 , ص 195) وقد بدأت الكثير من الدول النامية بتطوير صناعاتها التحويلية رغم اعتمادها جانب كبير من القوى العاملة بها على العمل الزراعي وقد أخذت صناعات هذه الدول مكانها

في الاقتصاد القومي كما بدأت صناعاتها في منافسة صناعات الدول الاخرى في السوق المحلية بسبب الحماية الكمركية والمساعدات الحكومية فضلا عن انها لاتخرج عن اطار المنتجات التحويلية التي لاتتطلب رأس المال الكبير ولاتهم الدول المتقدمة بأي شكل من الاشكال , فبقيت الدول النامية سواء امتلكت او لم تمتلك الموارد الطبيعية مثل النفط الخام , معتمدة على الزراعة والرعي والقليل من الصناعات التحويلة الضرورية لها كصناعة النسيج والزيوت النباتية والاسمنت وبعض المواد الغذائية من تعليبها وتحويلها فضلا عن تهيأة الانتاج الزراعي للتصدير الى الخارج , ولذلك بقيت صناعاتها تعتمد على مايتوفر من انتاج زراعي ورعوي وتعديني وهي تطمح لأن تلحق بركب الدول المتقدمة ومازال ذلك (الصقار , 1982 , ص13)

2 – 3 – التركيب السلعي ومدى تركز الصادرات في العراق .

إن قطاع التصدير هو ابرز قطاعات الاقتصاد العراقي ، ويعتمد بنحوٍ أساس على تصدير النفط الخام والمواد الأولية ، وهو خاضع للظروف السائدة في السوق العالمية ، وبذلك فان معدل نمو الاقتصاد يرتبط بهذه الظروف ، إذ أكد الكثير من الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي دالة للصادرات ، لذا فان أي تنشيط أو تعطيل لقطاع التصدير سينعكس بالتأكيد إيجاباً أو سلباً على عملية النمو الاقتصادي .

ويُعبر التركيب السلعي للصادرات عن التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني ، ويمكن من خلاله الكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي عبر معرفة مدى تنوع مكونات الصادرات السلعية وتوزيع أهميتها النسبية إلى اكبر عدد من السلع المصدرة ، ففي حالة تنوع مكونات الصادرات السلعية تقل المخاطر في إمكانية الحصول على العوائد من النقد الأجنبي ، وعلى العكس من ذلك ، كلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها دل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي ، ويبين الجدول الآتي التركيب النسبي لصادرات العراق حسب التصنيف الدولي (لجلاج , 2014 , ص 30) .

جدول رقم (2)

الأهمية النسبية لصادرات العراق السلعية مصنفة حسب نوع المواد لسنوات مختلفة

(نسب مئوية)

البيان / السنوات	المواد الغذائية والمشروبات %	المواد الخام %	الوقود المعدني %	زيوت وشحوم %	مواد كيمياوية %	مكائن ومعدات نقل %	المصنوعات %
2003	5.00	8.00	83.90	0.50	1.00	0.10	1.50
2004	0.2	0.3	99.40	0.00	0.00	0.00	0.10
2005	0.25	0.19	99.50	0.00	0.00	0.00	0.06
2006	0.28	0.51	99.52	0.00	0.01	0.24	0.08
2007	0.30	0.20	99.20	0.00	0.00	0.20	0.10
2008	0.30	0.20	99.20	0.00	0.00	0.20	0.10
2009	0.28	0.15	99.25	0.00	0.01	0.24	0.07
2010	0.28	0.15	99.25	0.00	0.01	0.24	0.07
2011	0.28	0.15	99.25	0.00	0.01	0.24	0.07
2012	0.28	0.15	99.25	0.00	0.01	0.24	0.07

المصدر : أحتسب من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للسنوات المبينة .

عند الاطلاع على الجدول رقم 2 اعلاه نجد من خلال الارقام ان جميعها بأنخفاض مستمر مما يعني انخفاض الاهمية النسبية للصادرات لكافة الانواع ماعدا زيادة التركز في قطاع الوقود المعدني وهو النفط حيث نجد ان هناك زيادة مستمرة فيه ادت الى الاختلال البنيوي لهيكل الصادرات العراقية وهو ما يؤدي الى ربط عملية التنمية الاقتصادية في العراق بالمتغيرات الخارجية المتعلقة بتغير اسعار النفط عالميا .

2 – 4 – اسباب وآثار تركز الصادرات في العراق.

هناك العديد من الاسباب التي ادت الى زيادة تركز الصادرات في العراق ولعل من اهمها

2 -4 – 1 – الاعتماد على مورد طبيعي واحد ومهم مثل النفط الخام واهمال بقية الموارد الطبيعية الاخرى وتتوفر هذه الثروات بشكل كميات كبيرة في ظل اسعار مرتفعة واسعار مرتفعة وطلب متزايد بسبب التقدم الصناعي في الدول المتقدمة مما زاد في الحصول على موارد مالية ساعدت بشكل مباشر في انجاز المشاريع الخدمية والاجتماعية والاقتصادية وبذلك تم الاعتماد على الموارد النفطية الاولية بتغطية الموازنة العامة الى اكثر من 95 % (وزارة التخطيط , 2014 , 28)

2 -4 – 2 – الاختلالات الهيكلية والبنيوية في القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية الانتاج والتصدير والتشغيل وعدم ضمان الحصول على الموارد الاولية والتعرض لتغيرات الاسعار العالمية بشكل مستمر وبالتالي جعلت من وضعها الاقتصادي هشا فضلا عن الضغوطات السياسية وغياب التخطيط الاستراتيجي والسعي الحكومي المستمر الى تحقيق اعلى معدل من الناتج الاجمالي معتقدة ان ذلك سيحل مشاكل الفقر وسوء توزع الثروات وتدهور مستوى المعيشة لقطاع كبير من ابناء المجتمع .

2 -4 – 3 – المنافسة العالمية على نفط الخليج العربي من خلال الشركات المتعدد الجنسية , ترجع جذور الشركات عبر الوطنية (المتعددة الجنسية) حسب اصطلاح الامم المتحدة الى بداية الاستعمار الغربي في القرن السادس عشر حيث قامت في تلك المرحلة شكات النفط الشرقية والهند الغربية والشركة الهولندية وقد عملت هذه الشركات الى اكمال مشاريع النهب الاستعماري الذي مارسه التجار والقراصنة الغربيون الاوائل للبلدان النامية , وفي بداية القرن الحالي بدأت المنافسة بين بريطانيا والولايات المتحدة للسيطرة على نفط الخليج العربي وبضمنها نفط العراق وكان موطئ القدم الاول بالنسبة للولايات المتحدة هو المشاركة بنسبة 23,5 % حسب اتفاقية الخط الاحمر عام 1928 في رأس مال شركة النفط العراقية , وقد اعقب ذلك النجاح هو سيطرتها من خلال شركاتها على نفط الخليج بالكامل , وبعد ذلك ظهرت هذه الشركات بوصفها رأسمالية دولية تعتمد على نفسها ومستقلة عن دولها , وبذلك اصبحت هذه الشركات المتعددة الجنسية هي الاداة الرئيسة في تمويل الانتاج وراس المال وفق مصالحها اولا وتنفيذ سياسة بلدانها وفق خطط طويلة الاجل ثانيا , اذا انها تتمتع بقوة اقتصادية تتخطى حدود القومية ناتجة عن قدرتها على تعبأة الموارد المالية والطبيعية والبشرية على مستوى

العالم ككل وقدرتها على تطوير التكنولوجيا الحديثة والكفاءة الانتاجية والادارية والتسويقية على اوسع نطاق وتركيزها على انتاج وتطوير انماط معينة من المنتجات والخدمات مثل الصناعت ذات التكنولوجيا العاية وكثيفة العلم (نوري , 1999 , ص 50)

2 -4 – 4 – تزايد المديونية الخارجية وعدم تكافؤ الشروط التجارية للصادرات من ناحية السلع الاولية مقابل السلع الانتاجية او الاستهلاكية الواردة من الدول الصناعية الرأسمالية , فضلا عن ضعف دور المعونات الاقتصادية وقلة تخصيصاتها حتى كادت فائدتها لاتذكر في مجال الدعم الدولي للحكومة , كما ان الحكومة نفسها لاتدعم بشكل كبير تشجيع القطاع الخاص والنهوض بالنشاطات الاقتصادية المختلفة والاعتماد فقط على المورد النفطي في تمويل الموازنة العامة للدولة بالاضافة الى عدم استعداد الدول المتقدمة بالعمل على رأب الصدع والحد من الفجوة القائمة بين البلدان حتى اصبحت ظاهرة مستديمة وهيكلية ومتجدزرة يصعب حلها ,

2 -4 – 5 – وهناك العديد من الاسباب الاخرى التي أدت وبشكل مباشر او غير مباشر لتركز الصادرات العراقية منها الخوض في حروب استنزافية لاطائل منها ولارابح فيها , هروب رؤوس الاموال الى الخارج , هروب التجار واصحاب العلم والمعرفة والمهارة الى الخارج , فرض الشروط والمعايير الدولية على الصادرات بما يتلائم مع تلك الدول وفق حجج المواصفات القياسية آيزو وغيرها , اضافة الى رغبة الدول المتقدمة ببقاء العراق متخصص في تصدير المواد الاولية فقط وليس المصنعة حسب التقسيم الدولي الذي يعتمدوه تجاه الدول النامية (زيني , 2009 , ص 175)

البحث الثالث

طرق معالجة مشكلة تركز الصادرات في العراق

يمكن حل مشكلة تركز الصادرات في العراق من خلال مايلي

3 – 1 – اتباع سياسة اقتصادية من شأنها ان تساهم في تنويع الانتاج في كافة القطاعات الاقتصادية , ويراعى بذلك اهمية كل قطاع فيها والترابطات الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية وفق ماجاء في النظريات الاقتصادية ومنها نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان [1] حيث يعتبر هيرشمان أبرز رواد

1 ألبرت هيرشمان "A. Hirshman" اقتصادي ألماني (1915- 2012) صاحب نظرية النمو غير المتوازن .

" إستراتيجية النمو غير المتوازن " بل أنه قدم أبرع أداء من الناحية التحليلية وذلك من خلال كتابه بعنوان (the strategy of economic development) سنة 1958. حيث قدم صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم " أقطاب النمو ". وترى نظرية أقطاب النمو بأن النمو ينطلق من مناطق أو نقاط جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو لاحتوائها على معادن أو نفط أو ما شابه، ومثل هذه النقاط أو المناطق تلعب دور الريادة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتكون مراكز جذب للمناطق الجغرافية الأخرى في البلد الواحد . وبالتالي فأن النمو غير المتوازن لبعض القطاعات يؤدي إلى الحض على الاستثمار في قطاعات أخرى. ويمكن النظر إلى الاستثمار الذي يتم في هذه القطاعات الأخرى على أنه استثمار مدفوع، أو مستدرج، وذلك في محاولة لاستعادة التوازن من جديد . هيرشمان " يؤكد على أن " الدفعة القوية " يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات إستراتيجية محدودة ، يكون لها أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى بدلاً من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها خاصة في ظل ندرة الموارد التمويلية . وفقا لهيرشمان ينبغي المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، ويعتمد ذلك على التفرقة بين آثار الدفع إلى الخلف (الترابطات الخلفية backward linkages) وآثار الدفع إلى الأمام (الترابطات الأمامية forward linkages)

يقصد بالترابطات الخلفية ما يترتب على الاستثمار في صناعة معينة مثل (A) من الحث على الاستثمار في الصناعة (B) والتي تقدم للصناعة (A) مستلزمات الإنتاج التي بحاجة لها

مثال ذلك: إن قيام صناعة للحديد والصلب يحفز على قيام صناعة استخراج الحديد الخام حيث يؤدي قيام صناعة الحديد والصلب إلى خلق السوق (أو الطلب) على خامات الحديد ، وهي صناعة تأتي في المرحلة السابقة لإنتاج الحديد والصلب .

أما الترابطات الامامية فيقصد بها ما يترتب على الاستثمار في صناعة معينة من تحفيز الطلب عند الصناعات التي تستخدم المنتج النهائي لهذه القطاعات كمستلزمات إنتاج اخرى او استخدام نهائي.

مثال ذلك ما يترتب على قيام صناعة الحديد والصلب من الحث على قيام صناعات لإنتاج الآلات والمعدات، والمصنوعات الحديدية، وما يترتب على قيام صناعة لتكرير النفط من قيام للصناعات البتروكيماوية، وهي صناعات تأتي في المرحلة اللاحقة لإنتاج النفط .

من خلال منطلقات هذه النظرية نجد انها مناسبة لحالة العراق وخصوصا في المرحلة الاولى من تطبيق هذه السياسة المقترحة حيث يحتاج الى توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى الضرورية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي تنويع الصادرات من مختلف تلك القطاعات الانتاجية سواء سلعا او خدمات , ويكون تحت اشراف حكومي ورأس مال كبير موجه من قبل الدولة (البياتي , ورحيم , 2016 , ص20) ذلك لعدم قدرة القطاع الخاص من القيام بحجم الاستثمارات المطلوبة في هذه المرحلة فضلا عن عدم اهتمام القطاع الخاص بتحقيق تنمية مستدامة شاملة كما انه يفكر في تحقيق الارباح من الاستثمارات التي يقوم بها اكثر من تحقيق منفعة اجتماعية فهي من مسؤولية ومراقبة الدولة على تحقيقها.

3 – 2 – أنشاء هيأة تنمية وتنويع الصادرات العراقية غير النفطية .

انشاء هيأة حكومية خاصة تعنى بزيادة الصادرات العراقية غير النفطية والحرص على تنويعها , فضلا عن الانفتاح التجاري على الاسواق العالمية وتوظيف كافة امكاناتها الاقتصادية نحو تحسين بيئة التصدير عن طريق وضع برامج وتقديم حوافز للمصدرين ودعمهم بشتى الطرق التي لاتخل بحرية السوق والاتفاقات التجارية الدولية بل تعمل بما يتوافق مع ماتقدمه الدول الاخرى من دعم لصادراتها اي المعاملة بالمثل , اضافة الى الحرص على حماية المنتج الوطني داخليا من منافسة السلع الموردة من الخارج , ويكون ذلك من خلال وضع شروط ومعايير لاتسمح بعبور اي سلعة الا بعد التأكد من فحصها ومطابقتها للمعايير العالمية والوطنية , وفي نفس الوقت يتم يتم تطوير السلع المحلية المعدة للاستهلاك محليا او معدة للتصدير بما يتوافق مع متطلبات الجودة والمعايير العالمية بما يعكس ويعزز مكانة المنتجات العراقية وضمان دخولها للاسواق العالمية , وتكون رافدا مهما للاقتصاد الوطني لحل جذري للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق حالياً , مثل تركز الصادرات وانتشار البطالة والفقر والجهل المعلوماتي وغيرها , كما يكتب لهذه الهيأة رؤية ورسالة واهداف محددة وقابلة للقياس وتنفذ بوقت محدد قابل للقياس والتقييم . اما الاهداف الرئيسية التي يجب تحقيقها من خلال هذه الهيأة من أجل تنمية وتنويع الصادرات غير النفطية هي

1. سن قوانين تجارية تتطابق مع القوانين العالمية من حرية التجارة بشكل عام والقوانين الخاصة بمراقبة المواصفات المطلوبة في كل نوع من انواع السلع واتباع تعليمات وسياسات واجراءات محفزة ومشجعة لتصدير المنتجات الوطنية للخارج .

2. أزالة المعوقات التي قد تواجه اي فرد يرغب بالانتاج والتصدير , حيث تقوم الهيأة بتسهيل مهمة المصدر من بداية انتاجه وحتى تصديره لسلعته للخارج , بل تقوم بأرشاده الى أهم الاسواق العالمية وافضلها بالنسبة لمنتجه بما يحقق ربحية عالية وتكاليف منخفظة .
3. زيادة وعي الافراد بأهمية التجارة الخارجية وخصوصا المتعلقة بتصدير المنتجات الوطنية للخارج , وكذلك الاهتمام بتنمية المهارات لديهم من خلال الدخول في دورات تدريبية عملية متخصصة من شأنها ان تعطيهم فكرة عامة عن أهم السلع التي من الممكن انتاجها بتكاليف قليلة وربحية كبيرة وتعرفهم بطبيعة ومستلزمات انتاجها وغيرها من المعلومات وكذلك تعريفهم بالمعايير العالمية والمواصفات الدولية وترشدهم بكيفية تصديرها للخارج وأهم الاسواق التي يتجهون لها من خلال
4. زيادة الطاقة التصديرية للمنشأة المثلى مع الاحتفاظ بروح المنافسة التامة وعدم الاحتكار , من خلال زيادة الدعم اللازم لتلك المنشأة ورفع قدراتها لتمكينها للدخول والتوسع في الاسواق الدولية وللتحسين المستمر لجودة منتجاتها لضمان استمرارية تصديرها وتقبلها من قبل الدول والاسواق العالمية .
5. توفير احدث المعلومات للمصدرين المتعقلة بالمناقصات الدولية وابرز المستثمرين الدوليين في الاسواق وتزويدهم بالتقارير الوافية عن كل ما يتعلق بالاسواق والمشترين .
6. العمل على انشاء علاقة تجارية مباشرة تربط المصدرين مع المشترين والشركاء المحتملين من اجل ضمان وجود سوق لتصريف المنتجات وضمان تحسين جودة المنتج بحسب رغبة المشتري .
7. تسهيل مهمة هذه الهيأة بكل ما يتعلق بعملها مع وزارات الدولة كافة واعطائها الاولوية لتسهيل عمل المتعاملين معها وهم المصدرين .
8. الاهتمام بالجانب التقني وتكنولوجيا المعلومات وفتح نوافذ الكترونية تعرض كافة النشاطات التجارية وتفير معلومات للتصدير وورش العمل المجانية وعرض كافة المعلومات واتاحتها للجميع مع امكانية المشاركة بهذه النوافذ الالكترونية كمشترين للسلع المعروضة او للمتابعة وغيرها . هذه الاجراء من شأنه ان يتيح اكبر قاعدة معلومات للمصدر والمشتري وللافراد وعلى نطاق دولي .

الأستنتاجات

من خلال البحث توصلنا الى مجموعة استنتاجات أهمها

1 – توفرت مجموعة عوامل ادت الى اعتماد العراق على عنصر النفط وأهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى ومن أهم تلك العوامل هي توفر النفط بكميات كبيرة جداً , ارتفاع الاسعار العالمية للنفط , زيادة استهلاك الدول المتقدمة من النفط , عدم اهتمال الدول المتقدمة والأمم المتحدة في توجيه صادرات الدول النفطية ومنها العراق وعدم الاهتمام بتنوع صادراتها .

2 – الأختلالات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد العراقي بشكل عام واعتماد الدولة على تنمية وتطوير القطاع الاستخراجي فقط واهمال القطاعت الاخرى باعتباره القطاع الرئيس الذي يؤدي الى التنمية الاقتصادي الا ان ذلك لم يتحقق بل عمق الفجوة بين القطاعات الاقتصادية .

3 – الافتقار الى الخطط التنموية الفعالة التي من شأنها ان تؤسس البنى التحتية لكافة القطاعات الاقتصادية مثل (الماء , الكهرباء , الطرق , الاتصالات ...الخ) وعدم كفاية الموجود منها فضلا عن الاندثارات في البنى التحتية القائمة .

4 – تزايد المديونية الخارجية وعدم تكافؤ الشروط التجارية للصادرات والتمييز بين الدول في التجارة العالمية .

التوصيات

لغرض معالجة مشكلة تركز الصادرات في العراق فقد توصل الباحثين الى التوصيات التالية .

1. اتباع سياسة اقتصادية وفق نظرية النمو غير المتوازن وتوجه نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي تمول في المرحلة الاولى من واردات النفط حتى وصولها لمرحلة الانطلاق

واعتمادها على نفسها وتكون برأس مال حكومي او رقابة حكومية لغرض تحقيق الاهداف

2. انشاء هيأة وطنية تسمى (هيأة تنمية وتنويع الصادرات العراقية غير النفطية) والتي تأخذ على عاتقها وضع القوانين التجارية وفق المواصفات والمعايير العالمية واتباع سياسات واجراءات محفزة ومشجعة للتصدير ولبناء علاقات شراكة مع دول العالم المختلفة وحسب الاحتياجات لكل دولة فضلا عن الاهتمام بالجانب التقني وفتح نافذة الكترونية تتيح للمتابعين الدوللين الشراء او معرفة مواصفات كل منتج عراقي .
3. زيادة وعي الافراد بأهمية التنويع في الانتاج والتصدير وتنمية مهاراتهم ضمن مجال عملهم القطاعي وحسب توجه الدولة ضمن دورات تدريبية تخصصية تعرفهم بأهم الاسواق العالمية واهم المتجات المطلوبة على مستوى العالم وافضل الاسواق التي يمكن بيع المنتجات بها .
4. تقديم الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر ومنها اتباع السياسات التجارية الملأمة لكل حالة مثل اتباع نظام الحصص , التعريفة الكمركية , تغيير سعر الصرف لصالح المشاريع الوطنية ... الخ .
5. توفير أحدث المعلومات للتجار العراقيين المنتجين لسلع وطنية مثل معلومات عن المناقصات الدولية وابرز المشترين الدوليين في الاسواق وتزويدهم بالتقارير الوافية والمناسبة لتجارتهم .
6. منح المنتجين العراقيين تسهيلات في كافة المجالات الأدارية والتصديرية ومنحهم التسهيلات المصرفية وغيرها مما يشجعهم على التصدير بكل سهولة .

المصادر

حسب تسلسلها في البحث

1. د . مُحَّد أشتيه , الأقتصاد لغير الاقتصاديين , دار الشروق , عمان , 2010
2. فليح حسن خلف , التنمية والتخطيط الاقتصادي , عالم الكتب الحديثة , عمان , 2006 .
3. د . مُحَّد أمين لزعر , سياسات التنويع الاقتصادي في الوطن العربي , الكويت , 2015 .
4. د . علي مُحَّد سعيد الراوي , الموارد المالية النفطية وامكانات الاستثمار في الوطن العربي , دار الرشيد , بغداد , 1980 .
5. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية , UNKTAD , نيويورك , 2011 .
6. مُحَّد باقر الصدر , مجتمعنا , دار المجتبى , النجف الاشرف , ط1 , 2008 .
7. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , التقديرات السنوية للناتج المحلي الاجمالي , بغداد , 2014 .
8. د . مُحَّد علي زيني , الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل , دار الملاك للنشر والتوزيع , ط 3 , بدون مكان نشر , 2009 .